



آفاق اقتصادية

Āfāqiqtiṣādīyyat

مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن
كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب

رقم الإيداع القانوني بدارالكتب الوطنية: 50/2017

E-ISSN 2520-5005

**العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمصارف التجارية
دليل تجريبي من المملكة العربية السعودية**

د. عبد الله رجب الفاضلي

aralfadli@elmergib.edu.ly

كلية الاقتصاد والتجارة/ جامعة المرقب

د. مصطفى أبوزيد مفتاح

mabuzyd@gmail.com

كلية الاقتصاد والتجارة/ الجامعة الأسمرية الإسلامية

أ. طارق عبدالله محمود

Tark722003@yahoo.com

كلية الاقتصاد والتجارة/ جامعة المرقب

المؤلفون
Authors

Cite This Article:

إقتبس هذه المقالة (APA):

الفاضلي، عبد الله رجب ؛ مفتاح، مصطفى أبوزيد و محمود، طارق عبد الله. (2022).
العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمصارف التجارية : دليل تجريبي من المملكة
العربية السعودية. مجلة آفاق اقتصادية. 8 [15] 20-1.

العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمصارف التجارية

دليل تجريبي من المملكة العربية السعودية

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر العوامل المحددة للأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) للفترة الممتدة من سنة 2008 إلى سنة 2018. وذلك باستخدام التقدير القياسي لنماذج البانل عن طريق تطبيق مقدر Driscoll-Kraay القياسي على مجموعة بيانات لوحة متوازنة. وعلى ضوء هذه الآثار التجريبية، تظهر نتائج الدراسة أن هناك وجود أثر سلبي (علاقة عكسية) ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاءة التشغيل وجميع مقاييس الأداء المالي للمصارف التجارية قيد الدراسة. وجود أثر إيجابي (علاقة طردية) ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة ومقاييس الأداء المالي للمصارف التجارية. وهناك أثر سلبي (علاقة عكسية) ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان والعائد على متوسط الأصول (ROAA) كمقياس مالي للأداء الداخلي للمصارف التجارية قيد الدراسة. وجود أثر سلبي (علاقة عكسية) ذات دلالة إحصائية بين معدل التركيز والعائد على متوسط الأصول (ROAA) والعائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE) كمقاييس للأداء المالي الداخلي للمصارف التجارية قيد الدراسة. أيضا هناك أثر إيجابي (علاقة طردية) ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم والعائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE) كمقياس مالي للأداء الداخلي و Tobin's Q كمقياس مالي للأداء الخارجي للمصارف التجارية قيد الدراسة. كما يوجد أثر سلبي (علاقة عكسية) ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهامش صافي الفائدة (NIM) كمقياس مالي للأداء الداخلي و Tobin's Q كمقياس مالي للأداء الخارجي للمصارف التجارية قيد الدراسة.

الكلمات الدالة: المصارف التجارية، الأداء المالي، نماذج البانل، مؤشرات الاقتصاد الكلي.

Factors affecting the financial performance of commercial banks:
Empirical evidence from the Kingdom of Saudi Arabia

This study aimed to measure the impact of the determinants of the financial performance of commercial banks listed on the Saudi Stock market (Tadawul) for the period 2008-2018. Using the standard estimation of the panel models by applying the **Driscoll-Kraay** standard error estimator to a balanced panel data set. In light of these experimental effects, the results of the study show that there is a negative impact (an inverse relationship) with a statistical significance between the operating efficiency rate and all measures of financial performance of the commercial banks under study. There is a positive effect (a positive relationship) with a statistical significance between the liquidity ratio and the financial performance measures of commercial banks. There is a negative impact (an inverse relationship) with a statistical significance between the concentration rate and the return on average assets (**ROAA**) and the return on average equity (**ROAE**) as measures of the internal financial performance of the commercial banks under study. Also, there is a positive effect (a positive relationship) with a statistical significance between the inflation rate and the return on average equity (**ROAE**) as a financial measure of internal performance and **Tobin's Q** as a financial measure of the external performance of the commercial banks under study. There is also a negative effect (an inverse relationship) with a statistical significance between the **GDP** growth rate and the net interest margin (**NIM**) as a financial measure of internal performance and **Tobin's Q** as a financial measure of the external performance of the commercial banks under study.

Key Words: Commercial Banks, Financial Performance, Panel Models, Macroeconomic Indicators.

1- تمهيد:

لا يمكن المبالغة في التأكيد على دور النظام المالي في التنمية والنمو الاقتصادي، حيث تشكل مكوناته نقطة إرتكاز يعتمد عليها كل اقتصاد. إن أهم وظيفة للنظام المالي هي تسهيل الأنشطة بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، لدى يمكن القول أن النظام المالي يعتبر أحد المكونات الأساسية لاقتصاديات أي بلد فهو يزود المجتمع بخدمات أساسية بدونها لا يستطيع الاقتصاد في الوقت الراهن أن يعمل. وكجزء من هذا النظام تساهم المؤسسات المالية بالنهوض النشاط لمختلف اقتصاديات العالم، فهي من خلال أنشطتها تجتذب المدخرات وتسهل إعادة ضخ وتدوير رأس المال الاستثماري وفق الخطط والسياسات التي تنتهجها الدولة من أجل تحقيق عدد من الأهداف أهمها العدالة الاقتصادية والاجتماعية والتوزيع العادل للثروة وبالتالي المساهمة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لهذه الأسباب، يعد فهم أنشطة المؤسسات المالية والوسطاء الماليين والبيئات التنظيمية والقانونية التي يعملون فيها أمراً حيوياً لدراسة الأنظمة المالية والاقتصادية للدولة.

يؤدي القطاع المصرفي على وجه الخصوص دوراً رئيسياً في توفير أو تحويل الائتمانات التي يوفرها المودعون للمستثمرين. إذا كانت البيئة المالية لبلد ما منظمة بشكل جيد فيجب أن تشير إلى تحسنات في الربحية والتوسع في حجم الموارد المالية التي تنتقل من وحدات الادخار الفائضة إلى وحدات الاقتراض التي تعاني من عجز، وتحسين فئة الخدمات المالية للمستهلكين (Levine, et al., 2000).

وبذلك تعتبر المصارف التجارية واحده من أهم هؤلاء الوسطاء الماليين التي تلعب دوراً نشطاً في تعبئة وتوزيع الموارد المالية، وهي أكثر الوسطاء كفاءة لخدمة كل من المقرضين (المدخرين أصحاب الفائض المالي) ومستخدمون هذه الأموال في مجالات الاستثمار المختلفة (المقترضون أصحاب العجز المالي) (Raghavendra, 2011). وبالتالي تساهم المصارف التجارية في خلق الطلب على أنواع مختلفة من الموارد المالية وزيادة معدل التعامل معها، كما تسعى المصارف التجارية إلى الربح من خلال تطوير وتنويع أنشطتها وتوفير المتطلبات الأساسية لزيادة خدماتها ومنتجاتها المصرفية، وتوفير المتطلبات الأساسية لزيادة حركة تدفقات رأس المال مما يؤدي إلى تفعيل النظام المصرفي وزيادة قدرته على جذب المزيد من المدخرات والتوسع في الوساطة من أجل جني الأرباح لمساهمتها.

ونتيجة لذلك، حظيت العوامل المؤثرة على تنفيذ القطاع المصرفي باهتمام كبير من الأوساط الأكاديمية وإدارات المصارف والأسواق المالية ومشرفي القطاع المصرفي. وبناءً على الأدلة التجريبية والأسس النظرية، خلص الكثيرون إلى أن أداء المصارف التجارية تتأثر بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية.

لذلك، يجب على المصارف أن تأخذ بالاعتبار العوامل التي تؤثر على أدائها المالي من أجل تحديد هيكلها وضمان العائد المرضي من استخدام مواردها ومراقبة العوامل الداخلية والخارجية التي تعتبر محددات محتملة لأدائها المالي.

2- مشكلة الدراسة:

جذب الاتجاه المتزايد لنشاط المصارف انتباه الباحثين الأكاديميين وصانعي السياسات في مجالات الاقتصاد والتمويل. وكانت الأدبيات المرصودة حول العوامل المؤثرة على أداء المصارف واسعة النطاق، وعلى العكس من ذلك، لم يتم الاعتراف إلا بالقليل فيما يتعلق بالعوامل المحددة للأداء في النظام المصرفي، علاوة على ذلك، فقد أسفرت الدراسات التي أجريت لقياس محددات أداء المصارف عن نتائج متناقضة فيما يتعلق بالعوامل المختلفة التي

تؤثر على مستويات ربحيتها وأدائها المالي. في غضون ذلك، لم تكن العديد من نتائج الدراسات متوافقة مع الخلفية النظرية. لذلك، تعنى هذه الدراسة بتأثير العوامل الخارجية والداخلية التي تم اقتراحها في الأدبيات كمحددات محتملة وتأثيرها على الأداء المالي (الربحية) للمصارف التجارية والتي تعد من أهم عوامل نشاط المصرف. بمعنى آخر، تحاول هذه الدراسة تحديد طبيعة الآثار المحتملة التي قد تحدثها العوامل الداخلية وكذلك العوامل الخارجية على الأداء المالي الداخلي والخارجي للمصارف التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد على بيانات اللوحة التي تم جمعها.

ومن أجل تحقيق الغرض المذكور أعلاه من الدراسة، تمت صياغة سؤالها على النحو التالي:

ما هو تأثير المتغيرات الخاصة بالمصرف والخاصة بمعدل الصناعة والمتغيرات الاقتصادية الكلية على الأداء المالي الداخلي والخارجي للمصارف التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية؟ هل التأثير إيجابي أم سلبي؟

3- أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو فحص أثر المتغيرات الخاصة بالمصرف والمتغيرات الخاصة بالصناعة والاقتصاد الكلي على الأداء المالي الداخلي والخارجي للمصارف التجارية، فيما يلي الأهداف المحددة للدراسة:

1- لتحديد ما إذا كانت المتغيرات الخاصة بالمصرف (كفاءة التشغيل، وكفاية رأس المال، ونسبة السيولة، ومخاطر الائتمان) لها تأثير هام إحصائياً على العائد على متوسط الأصول والعائد على متوسط حقوق الملكية وهامش صافي الفائدة كمؤشرات للأداء المالي الداخلي ونسبة $Tobin's Q$ كمؤشر للأداء المالي الخارجي للمصارف التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية.

2- لتحديد ما إذا كانت العوامل الخاصة بالصناعة (عامل التركيز) له تأثير إحصائي كبير على العائد على متوسط الأصول والعائد على متوسط حقوق الملكية وهامش صافي الفائدة كمؤشرات للأداء المالي الداخلي ونسبة $Tobin's Q$ كمؤشر للأداء المالي الخارجي للمصارف التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية.

3- لتحديد ما إذا كانت متغيرات الاقتصاد الكلي (معدل التضخم، وسعر النفط، والنتاج المحلي الإجمالي) لها تأثير إحصائي هام على العائد على متوسط الأصول والعائد على متوسط حقوق الملكية وهامش صافي الفائدة كمؤشرات للأداء المالي الداخلي ونسبة $Tobin's Q$ كمؤشر للأداء المالي الخارجي للمصارف التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية.

وهذا يساعد على إظهار التفاعل بين هذه المتغيرات وتأثيرها على التطورات في تلك المصارف، وستوسع الدراسة العمل الأدبي السابق على الصناعة المصرفية، والتوصيات التي من شأنها أن تسهم في رفع الإيجابيات وتجنب السلبيات في المصارف التجارية.

4- فرضيات الدراسة:

بعد سؤال الدراسة المذكور أعلاه، يفترض البحث بشكل أساسي ما يلي:

1- المتغيرات الخاصة بالمصرف (كفاءة التشغيل، وكفاية رأس المال، ونسبة السيولة، ومخاطر الائتمان) لها أثر ذو دلالة إحصائية على العائد على متوسط الأصول والعائد على متوسط حقوق الملكية وهامش صافي الفائدة كمؤشرات للأداء المالي الداخلي ونسبة $Tobin's Q$ كمؤشر للأداء المالي الخارجي للمصارف التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية.

العاملة في المملكة العربية السعودية.

2- المتغير الخاص بالصناعة (عامل التركيز) له أثر ذو دلالة إحصائية على العائد على متوسط الأصول والعائد على متوسط حقوق الملكية وهامش صافي الفائدة كمؤشرات للأداء المالي الداخلي ونسبة Tobin's Q كمؤشر للأداء المالي الخارجي للمصارف التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية.

3- متغيرات الاقتصاد الكلي (معدل التضخم، وسعر النفط، والنتائج المحلي الإجمالي) لها أثر ذو دلالة إحصائية على العائد على متوسط الأصول والعائد على متوسط حقوق الملكية وهامش صافي الفائدة كمؤشرات للأداء المالي الداخلي ونسبة Tobin's Q كمؤشر للأداء المالي الخارجي للمصارف التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية.

5- الأدبيات والدراسات النظرية والتجريبية السابقة:

بناءً على الأسس النظرية والدراسات التطبيقية التجريبية، يشير الكثيرون إلى أن المصارف التجارية تتأثر بالعديد من العوامل سواء كانت داخلية أو خارجية، وغالبًا ما تسعى الجهات الفاعلة في النظام المالي إلى فهم مدى أثر هذه العوامل على الأداء المصرفي، وفيما يتعلق بالمبادئ النظرية حول أداء المصارف، بدأت الدراسات في أواخر الثمانينيات وفي أوائل التسعينيات مع تطبيق نظرية القوة السوقية Market power (MP) ونظرية هيكل الكفاءة Efficient-Structure (ES). حيث تؤكد قوة السوق أن هيكل السوق يؤثر على أداء الشركات (المصارف)، أي من السهل على الشركات في الصناعات عالية التركيز تحديد التكاليف بالإضافة إلى زيادة الأسعار، وإنفاق قوتها السوقية الاحتكارية والحصول على معدلات ربح أكبر من تلك الموجودة في الشركات ذات التركيز المنخفض (Li, Nie, Zhao, & Li, 2017). وهذه النظرية لها نهجان أو فرضيتان متميزتان هما: فرضية الهيكل - السلوك - الأداء، وفرضية القوة السوقية النسبية.

وفقاً لفرضية الهيكل - السلوك - الأداء (SCP) The structure-conduct-performance فإن مستوى التركيز في السوق المصرفي يزيد أو يقلل من السيطرة على السوق - إذا كانت هناك زيادة، فقد ينتج عن ذلك ربح، ومن المرجح أن تحقق المصارف العاملة في أسواق أكثر تركيزاً أرباحاً غير عادية من خلال قدرتها على فرض معدلات قروض أعلى وخفض معدلات الودائع كنتيجة لأسباب توطئية (ضمنية أو صريحة) أو احتكارية مقارنة بالمصارف التي تعمل في أسواق أقل تركيزاً وبغض النظر عن فعاليتها (Olweny & Shipho, 2011).

ووفقاً لفرضية القوة السوقية النسبية (RMP) The relative market power تتأثر ربحية المصارف بحصة السوق، فمن الناحية النظرية، فقط المصارف الكبيرة التي لديها حصص سوقية كبيرة ومنتجات منفصلة يمكنها التغلب على منافسيها، والتأثير على الأسعار والحصول على عوائد احتكارية. وهذا يعني أن البنوك قد تستفيد من ممارسة القوة السوقية في التسعير، وبالتالي جني أرباحاً غير عادية وغير تنافسية (Berger, 1995). حيث يمكن للمؤسسات المالية ذات المنتجات المتميزة بشكل جيد زيادة حصتها في السوق وممارسة قوتها السوقية للتحكم في نسبة كبيرة من حصة السوق.

من الواضح أن نظرية القوة السوقية تأخذ في الاعتبار متغير واحد فقط في قياس الأداء المالي المصرفي وهو هيكل السوق الذي يمثله مستوى الحصة السوقية أو التركيز. يهتم هذا المتغير بشكل أساسي بالسوق كعامل خارجي يؤثر على الأداء المالي المصرفي بغض النظر عن المتغيرات الأخرى التي يجب أخذها في الاعتبار.

وفي المقابل تقترح نظرية هيكل الكفاءة بأن تحسين كفاءة الإدارة وكفاءة الحجم قد يؤدي إلى تركيزات أعلى وربح أكبر بسبب انخفاض الرسوم واقتصاديات الحجم. وهذا يعني أن الشركات ذات اقتصاديات الحجم الأكبر وذات الكفاءة الأعلى لديها تكاليف أقل وربحية أكبر وبالتالي حصة سوقية أعلى ودرجة أكبر من تركيز السوق (Li et al., 2017).

ووفقا إلى (Olweny and Shipho (2011) فإن نموذج المحفظة المتوازنة هو الأكثر صلة بالموضوع ويلعب دورًا حيويًا في تقييم أداء المصارف، إنه يؤكد على تكوين محفظة المصرف وتنوع أصوله، والممتلكات المثلّي لكل أصل، وعائد كل أصل وأرباح وهي نتائج قرارات وسياسات مديري المصارف. علاوة على ذلك، القدرة على تحقيق أقصى قدر من الأرباح من موجودات ومطلوبات المصرف التي تحددها الإدارة وتكاليف الوحدة التي يتكبدها المصرف لإنتاج كل عنصر من مكونات الأصول. يرتبط هذا النهج بأداء المصرف في سوق الأوراق المالية وتأثير قرارات وسياسات مديري المصارف على معدلات العائد للمصرف.

وبالإضافة إلى النظريات سابقة الذكر هناك: نظرية الإشارة وتكلفة الإفلاس -وعائد المخاطر. وبذلك، تم وضع فرضية أخرى لتضيف إلى النظريات السابقة حول أداء المؤسسات المالية وهما مفهومان أساسيان لشرح العلاقة بين رسمة المصرف وربحيته: فرضية الإشارة وفرضية تكلفة الإفلاس (Berger 1995). وفقًا لفرضية الإشارة، استخدام حقوق الملكية لتمويل أحد المصارف وتعزيز رأس المال (وهو أعلى من الدينون) نظرًا لأن مديري المصارف عادةً ما يكون لديهم حصة في رأس مال المصرف، أو يمكنهم إرسال معلومات للاندماج مع المصارف ذات رأس المال الأكبر ترسل النسبة إشارة إيجابية قوية إلى السوق مفادها أن المصرف واثق جدًا من مشاريعه وأن المصرف متأكد من النمو والربحية في المستقبل من خلال زيادة رأس المال. وبالتالي، فإن نسبة حقوق الملكية هي محدد قوي لأداء المصارف بسبب انخفاض الرافعة المالية. وبالتالي، فإن المصارف ذات رأس المال الجيد لديها عادة إقراض جيدة وتكاليف فائدة منخفضة وبالتالي سيزداد مستوى ربحيتها.

كما تشير فرضية تكلفة الإفلاس المتوقعة إلى أنه كلما زادت العوامل الخارجية من تكاليف الإفلاس المتوقعة، ارتفعت نسبة رأس المال المثلّي للمصرف. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى احتمال فشل المصرف في أوقات تكاليف التصفية القصوى التي يجب على الدائنين استيعابها في حالة الفشل. عندما تزيد تكاليف الإفلاس المتوقعة بسبب أي تغييرات تزيد من احتمالية الفشل، وبالتالي تزداد نسبة رأس المال المثلّي للمصرف من أجل تقليل توقع الفشل وبالتالي انخفاض نسب الدين، وبالتالي فإن الزيادة اللاحقة في نسب رأس المال تؤدي إلى زيادة في العائد على حقوق المساهمين. وهذا يشير إلى أن فرضية الإشارة وفرضية تكلفة الإفلاس تدعم وجود علاقة إيجابية بين رأس المال والعائد على حقوق الملكية (الربحية).

وعلى عكس ما هو مذكور أعلاه في (فرضية الإشارة وفرضية تكلفة الإفلاس)، تجادل نظرية عائد المخاطر بأن زيادة المخاطر عن طريق زيادة الرافعة المالية، يؤدي إلى عوائد متوقعة أعلى. لذلك، تقترض بأنه يمكن تحقيق عوائد أعلى من خلال زيادة المخاطر أو الرافعة المالية للمصرف. وبالتالي، ترتبط ربحية رأس المال والمصارف ارتباطًا سلبيًا (Ommeren, 2011).

وفيما يتعلق بالدليل التطبيقي للروابط المتنوعة والعلاقات الموجودة بين العوامل (الداخلية والخارجية) والنشاط المصرفي في الأدبيات، وبشكل خاص، فإن الدراسات التطبيقية التي تقيس متغيرات الأداء المالي للمصارف تقع أساسًا في ثلاث مجموعات أو فئات: المجموعة الأولى تمثل في العوامل الفردية الخاصة بالمصرف (مثل كفاية

رأس المال، جودة الأصول، السيولة، الودائع، حجم المصرف، المخاطر، القروض، العمر، الملكية..... الخ)، المجموعة الثانية تتمثل في العوامل الخاصة بالقطاع أو بالصناعة المصرفية (مثل تركيز السوق، مقدار المنافسة)، المجموعة الثالثة تتمثل في مؤشرات الاقتصاد الكلي (مثل معدلات التضخم، والناتج المحلي الإجمالي، عرض النقود، سعر الصرف، الإنفاق الحكومي والسكان..... الخ) كما تؤكد بعض الدراسات التطبيقية على مجموعة واحدة من المتغيرات، بينما هناك من درس فئتين أو كل الفئات الثلاث. بالإضافة إلى ذلك، ركزت العديد من الدراسات على الأنظمة المصرفية الخاصة بكل دولة على حدة مثل: (Athanasoglou, et al., 2008; Dietrich & Wanzenried, 2011; Alper & Anbar, 2011; Garcia & Guerreiro, 2016; Were & Wambua, 2014; Dietrich & Wanzenried, 2014; Kapaya & Raphael, 2016; Alhassan, et al, 2016).

في حين ركز آخرون على مجموعات من البلدان مثل: (Kosmidou, 2008; Sufian & Chong, 2008; Alexiou & Sofoklis, 2009; Munyambonera, 2013; Căpraru & Ichnatov, 2014; Petria et al, 2015; Căpraru & Ichnatov, 2015; Saif-Alyousfi, et al 2017)

على الرغم من وجود العديد من الدراسات حول الأداء المالي للمصارف التجارية، إلا أن تغطية الدول العربية كانت أقل بكثير.

وعلى وجه التحديد، في المملكة العربية السعودية، هناك القليل جدًا من الدراسات التجريبية حول محددات ربحية المصارف التجارية في المملكة. أحد الأبحاث الرئيسية أجراه (Saif-Alyousfi et al (2017)، المؤلفون لديهم آراء واضحة للغاية حول ربحية المصارف التجارية. ومع ذلك، لا يقدم المؤلفون جميع الفئات الثلاث للمتغيرات بل يركزون على مجموعة واحدة من المتغيرات، متمثلة في المجموعة الأولى أي العوامل الفردية الخاصة بالمصرف فقط. وكذلك قدم (Almazari (2014) دراسة مقارنة ربحية المصارف السعودية والمصارف الأردنية باستخدام فقط العوامل الداخلية للمصارف التجارية. ودراسة (Javaid & Alalawi 2018) هدفت بدراسة المحددات الداخلية والخارجية المساهمة في ربحية فقط المصارف الإسلامية العاملة بالمملكة العربية السعودية.

ومن الدراسات أيضا حول الدولة الليبية دراسة خالد إبراهيم وعبد الفتاح حسين (2020) التي استهدفت بالتحقيق في آثار المتغيرات الداخلية في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية وكانت دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية خلال الفترة الزمنية (2008 - 2017) استخدم المؤلفون القليل من المؤشرات المتعلقة بالعوامل الداخلية وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية المقاسة بالعائد على حقوق الملكية وبالعائد على الأصول. كذلك هدفت دراسة محمد القذافي (2012) إلى معرفة محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية ذات الملكية العامة وذات الملكية الخاصة خلال الفترة الزمنية (1995 - 2005) واستخدم المؤلف فقط العوامل الفردية الخاصة بالمصرف وتحديد أثرها على الربحية المقاسة بمعدل العائد على الاستثمار. ومن الدراسات العربية الحديثة التي استخدمت العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الأداء المالي للمصارف التجارية كانت للباحث مفرود برودي (2021) بعنوان محددات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر باستخدام تحليل حزم البيانات المقطعية الزمنية لعينة من المصارف العاملة بالجزائر خلال الفترة الممتدة من (2010 - 2018) والتي استخدم فيها الباحث مجموعة من العوامل الداخلية الخاصة بالمصرف بالإضافة إلى ذلك استخدم مؤشرات الاقتصاد الكلي كعوامل خارجية وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية المقاسة بالعائد على متوسط الأصول.

وبناء على ذلك، لا يزال أداء المصارف التجارية موضوع بحث نادرًا نسبيًا. من ناحية أخرى، تملأ دراستنا فجوة

مهمة في الأدبيات لأنه لم يتم تحليل أي دراسة على نطاق واسع لمؤشرات الأداء المالي (الداخلية والخارجية) للمصارف التجارية في المملكة العربية السعودية. نحاول سد هذه الفجوة البحثية باستخدام مجموعة واسعة من المؤشرات. بالإضافة إلى ذلك، نعمل على زيادة وتعميق الوعي بالآثار المحتملة للمتغيرات الخاصة بالمصرف والمتغيرات الخاصة بالصناعة ومتغيرات الاقتصاد الكلي على الأداء المالي الداخلي والخارجي للمصارف التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية.

6-البيانات والمنهجية:

الغرض من هذه الدراسة هو اكتشاف المتغيرات أو العوامل التي تؤثر على الأداء المالي الداخلي والخارجي للمصارف التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية من خلال فحص العوامل الخاصة بالمصرف (الكفاءة التشغيلية، نسبة السيولة، كفاية رأس المال، مخاطر الائتمان)، العامل الخاص بالصناعة (معدل التركيز) وعوامل الاقتصاد الكلي (معدل التضخم السنوي، وأسعار النفط، والناتج المحلي الإجمالي).

6-1: البيانات والعينة:

يعتمد الجزء التطبيقي من هذه الدراسة على المصارف التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية. نحن نأخذ في الاعتبار إحصائيات اللوحة الثابتة لـ 11 مصرفاً تجارياً (الرياض، الجزيرة، استثمار، السعودي الهولندي، السعودي الفرنسي، السعودي البريطاني، العربي، سامبا، الراجحي، البلاد، الإنماء). خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2018. اخترنا فقط المصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية (تداول)، لم نقم بتضمين المصرف الأهلي التجاري على الرغم من إدراجه في السوق المالي (تداول) لأن بياناته بدأت في سنة 2014. لذا قمنا بتضمين إجمالي 121 مشاهدة سنوية، تم جمع البيانات الخاصة بالمصارف من قاعدة بيانات (Orbis)، كما تم جمع بيانات الاقتصاد الكلي من قاعدة بيانات البنك الدولي ومنظمة (OPEC). وبناءً على مراجعة الأدبيات والدراسات، قمنا بإختيار بعض المتغيرات الجديرة بالملاحظة والتي كان من المتوقع أن يكون لها تأثير رئيسي على الأداء المالي للمصارف التجارية. ويرد وصف للمتغيرات في الجدول رقم 1، بما في ذلك معلومات حول وكيل القياس والرمز والعلاقة المتوقعة مع الأداء المالي الداخلي والخارجي للمصارف التجارية.

جدول 1: ملخص المتغيرات

الرمز	المتغيرات	الوكيل (المؤشر)	النتيجة المتوقعة
المتغيرات التابعة:			
1-مقاييس الأداء المالي الداخلي			
ROAA	العائد على متوسط الأصول	صافي الدخل بعد الضريبة كنسبة مئوية من متوسط إجمالي الأصول	
ROAE	العائد على متوسط حقوق الملكية	صافي الدخل بعد الضريبة كنسبة مئوية من متوسط إجمالي الأصول	
NIM	هامش صافي الفائدة	الفرق بين مبلغ الفائدة الدائنة ومبلغ الفائدة المدينة	
2- مقياس الأداء المالي الخارجي			
Tobin's Q	السعر على القيمة الدفترية	القيمة السوقية للمصرف كنسبة مئوية من القيمة الدفترية لحقوق الملكية	

المتغيرات المستقلة			
المتغيرات الخاصة بالمصرف			
OER	معدل الكفاءة التشغيلية	مصرفات التشغيل كنسبة مئوية من صافي الدخل	سلبية
LR	نسبة السيولة	الأصول السائلة كنسبة مئوية من إجمالي الأصول	سلبية
CAR	كفاية رأس المال	إجمالي رأس المال كنسبة مئوية من الأصول المرجحة بالمخاطر	إيجابية
CR	مخاطر الائتمان	القروض المتعثرة محسوبة كنسبة مئوية من إجمالي القروض	سلبية
المتغير الخاص بالصناعة			
CR3	معدل التركيز	أكبر ثلاثة مصارف كنسبة تركيز للأصول	سلبية
متغيرات الاقتصاد الكلي			
AIR	معدل التضخم	معدل التضخم على أساس الرقم القياسي لأسعار المستهلك	سلبية
OP	سعر النفط	السعر الحقيقي لسلة الأوبك	إيجابية
GDP	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي	إيجابية

2-6 منهجية الدراسة والنموذج المستخدم:

تتمثل منهجية الدراسة في استعمال المنهج القياسي المناسبًا للبيئة المصرفية الحالية من خلال تحليل إحصائيات اللوحة الثابتة للمصارف التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية للفترة الزمنية بالسنوات 2008 إلى 2018 ومن خلال استخدام بيانات بانل (Panel Data) وهي عبارة عن بيانات ثنائية بعدها الأول هو المقاطع العرضية (Section-cross) وتتمثل في 11 مصرف تجاري. وبعدها الثاني هي السلاسل الزمنية (Time series) وهذه البيانات تعرف بالسلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) التي تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلافات بين الوحدات المقطعية. ومن أجل التحقيق في الروابط الأساسية بين المتغيرات، نقدم مجموعة من البيانات التعبيرية التي تقدم تأكيدًا أوليًا للعلاقة وسط الانحدار أو المتغيرات المستقلة عبر إطار عمل كثير الاستخدام. ولكن تتميز بيانات اللوحة بهياكل خطأ معقدة ووجود أخطاء أو مشاكل داخل البيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، وإذا لم يتم التعامل معها بشكل صحيح، يمكن أن يولد عدم كفاءة في تقدير المعامل والتحيز في تقدير القيم الاستراتيجية. ونظرًا لخصائص بيانات هذه الدراسة ولطالما تم التعرف على مشكل الارتباط التسلسلي (Serial correlation) ومشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity). كمشكلات موجودة بطبيعة بيانات هذه اللوحة قيد الدراسة. بالتالي: نعالج هذه المعضلات من خلال تطبيق طريقة التقدير التي نقي بهذه الشروط لتحليل بيانات اللوحة هي انحدار التأثيرات الثابتة مع تصحيح الأخطاء المعيارية لقدرة تصحيحها للأخطاء المعيارية والمشاكل سابقة الذكر (Driscoll-Kraay 1998).

3-6: توصيف النموذج:

نحن نستخدم نماذج عامة للتحقيق التجريبي أو التطبيقي في أثر العوامل الخاصة بالمصرف، والعامل الخاص بالصناعة وعوامل الاقتصاد الكلي على الأداء المالي للمصارف التجارية. وبالنظر إلى خصائص مجموعة البيانات الخاصة بنا، نستخدم تقنية (Driscoll-Kraay) لتقدير نماذجنا على النحو التالي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 OER_{i,t} + \beta_2 CAR_{i,t} + \beta_3 LR_{i,t} + \beta_4 CR_{i,t} + \beta_5 CR3_{i,t} + \beta_6 AIR_{i,t} + \beta_7 OP_{i,t} + \beta_8 GDP_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

بحيث أن:

Y_{it} = تمثل الأداء المالي للمصرف i (1.....11) وفي الفترة t (1.....11) كما عبرت عنه ROAA و ROAE و NIM و Tobin's Q .

β_0 = تمثل قيمة الثابت.

$\beta_8 - \beta_1$ = تمثل معاملات معامل النماذج.

ε_{it} = تمثل حد الخطأ العشوائي.

7- التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

7-1 المتغيرات التابعة:

في هذه الدراسة استخدمنا أربعة نماذج منفصلة لتحديد نتيجة العوامل المؤثرة على الأداء المالي الداخلي والخارجي للمصارف التجارية، استخدم العديد من الباحثين السابقين هذه المتغيرات، وبالتالي المتغيرات التابعة المستخدمة لقياس الأداء المالي هي:

- العائد على متوسط الأصول (ROAA): يعتبر العائد على متوسط الأصول مقياساً جيداً للربحية والكفاءة الإدارية طالما أنه يستهدف تعظيم صافي الثروة، يعكس هذا العائد استخدام المصرف لأصوله لتوليد الإيرادات، لأن آليات الدخل والمصرفيات لدى المصرف ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأصولها - فكلما ارتفع هذا العائد كلما كان المصرف أكثر فعالية وكان أداءه المالي أفضل (Dietrich & Wanzenried 2014).

- العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE): يظهر العائد على متوسط حقوق الملكية إلى أي مدى يدير المصرف رأس ماله بشكل فعال (صافي القيمة)، وعلى وجه التحديد يقيس ربحية عائد الاستثمار المستلم على الموارد المستثمرة في المصرف من قبل رأس ماله أو المساهمين، تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على جني الأرباح بناءً على رأس مال محدد، وكلما زاد العائد على الاستثمار كان البنك أفضل حالاً من حيث تحقيق الأرباح (Ongore & Kusa, 2013). ويرجع ذلك إلى طبيعة ونمط الاستثمارات التي يقوم بها البنك - يجب أن تكون دقيقة للغاية بحيث يمكن استخدام جميع الموارد المالية بكفاءة ويمكن تعظيم الأرباح. ويعكس هذا المؤشر قدرة المصرف على استخدام أموال المساهمين، وإخبار المساهمين بالمبلغ الذي يكسبه البنك مقابل كل من أموالهم المستثمرة، وهو الأنسب ليعكس ما يسعى الملاك لتعظيمه.

- هامش صافي الفائدة (NIM): هامش صافي الفائدة هو مقياس للفرق بين إيرادات الفوائد ومصرفات الفائدة بالنسبة إلى مبلغ أصول المصرف، هو يعكس كلاً من حجم ومزيج الأصول والخصوم، علاوة على ذلك، فإنه يعكس تكلفة خدمات الوساطة المصرفية، إنه مقياس موجز لكفاءة المصرف وهو مكون مهم لربحيته، وكلما ارتفع هذا المعدل كان المصرف أفضل من حيث توليد الأرباح (Ongore & Kusa, 2013).

- نسبة Tobin's Q: تقيس هذه النسبة القيمة السوقية للمصرف التجاري مقسومة على القيمة الدفترية لحقوق الملكية، في السياق الحالي يعد هذا المقياس من مؤشرات الأداء المالي للسوق، هذا المؤشر هو الأكثر بساطة

والأكثر تماشياً مع البيانات المصرفية وهو يعتمد على التكلفة التاريخية للأصول (Alkhatib & Harsheh, 2014; Karim & Alam, 2013).

7-2-2 المتغيرات المستقلة (التفسيرية):

7-2-1 المتغيرات الخاصة بالمصرف

- **كفاءة التشغيل (OER):** يقيس هذا المؤشر مدى كفاءة إدارة المصرف لأصوله وخصومه الداخلية وتقليل النفقات في التحوط ضد أبعاد المخاطر الخاصة به. بمعنى آخر، يوضح مدى نجاح المصرف في تقليل نفقاته وزيادة أدائه (Javaid & Alalawi, 2018). هذا المؤشر مهم بشكل خاص في تقييم المصارف. في هذا البحث، نستخدم نسبة التكلفة إلى الدخل لتحديد كفاءة المصرف.

- **معدل السيولة (LR):** يؤكد هذا المؤشر قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في حالة الطلبات المالية المتوقعة أو غير المتوقعة من قبل العملاء. قمنا بقياس نسب السيولة باستخدام نسبة الموارد السائلة للمصرف إلى موارده بالكامل كبديل للسيولة. كلما زادت هذه النسبة، زادت سيولة المصرف. وبالتالي، فإن الفشل الاقتصادي للمصرف وتصفيته هي نتيجة لعدم كفاية السيولة. ومع ذلك، تضحى المصارف بالفرص إذا سعت لتحقيق أرباح أكبر مع الاحتفاظ بالموارد السائلة (Olalere, et al., 2017).

- **كفاية رأس المال (CAR):** تشير هذه النسبة إلى كمية الأصول التي يحتفظ بها المصرف للتعامل مع الخسائر والتهديدات مثل الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية، والتي يمكن أن تؤثر جميعها على ربحية المصرف (Poonam et al., 2008)، وبعبارة أخرى، يُظهر قدرة المصرف على تحمل ومواجهة الصدمات، كما أن لهذه النسبة تأثير حاسم على هوامش الأرباح. في هذه الدراسة قمنا بقياس نسب كفاية رأس المال باستخدام إجمالي رأس المال كنسبة للأصول المرجحة بالمخاطر.

- **مخاطر الائتمان (CR):** يتعلق هذا باحتمالية الخسارة نتيجة عدم قدرة المقترض على سداد مدفوعات أي نوع من الالتزامات. تعد إدارة مخاطر الائتمان أمراً بالغ الأهمية لأداء المصارف التجارية وربحياتها الإجمالية. يمكن للمصارف تقليل خسائرها من خلال إدراك مدى كفاية أصولها واحتياطيات خسائر الائتمان في أي وقت.

7-2-2 المتغير الخاص بالصناعة:

- **نسبة تركيز (CR3):** يشير هذا إلى حصص السوق المشتركة لعدد معين من الشركات إلى الحجم الإجمالي للسوق ويستخدم لتقييم الدرجة التي يكون فيها سوق ما احتكاراً للقلة (أي يهيمن عليه عدد قليل من الشركات). على الرغم من عدم وجود "قاعدة" نهائية حول النسبة المئوية التي تؤسس احتكار القلة، إلا أن نسبة التركيز المكونة من ثلاث إلى أربع شركات والتي تزيد عن 60% تشير إلى سوق مهيمن للغاية.

متغيرات الاقتصاد الكلي:

- **معدل التضخم السنوي (AIR):** التضخم هو أحد أهم المحددات في النشاط المصرفي. تم إيلاء اهتمام كبير لفحص الارتباط بين ربحية المصارف ومعدل التضخم. تشير الأدبيات السابقة إلى أن التأثير يعتمد على ما إذا كان معدل التضخم متوقعاً أم غير متوقع. ومع ذلك، كانت النتائج غامضة للغاية فيما يتعلق بالتضخم كعامل محدد، وهي في تناقض ملحوظ مع التقديرات (Kosmidou, 2008; Sufian & Chong, 2008). تشير هذه الأوراق

إلى أن تأثير التغيرات في الأسعار المتزايدة على ربحية المصرف أمر غير مرغوب فيه. كما هو الحال في معظم الدراسات التطبيقية للمصارف، وتماشياً مع الأدبيات السابقة، نقيس التضخم من خلال استخدام معدل التضخم السنوي. في ضوء ذلك، من المتوقع أن يكون لمعدل التضخم السنوي علاقة غير حاسمة مع ربحية المصرف وأن يتم الرد عليه تجريبياً.

- **سعر النفط (Op):** وفقاً لدراسات الارتباط بين أسعار النفط وربحية القطاع المالي، يجب أن يكون لأسعار النفط تأثير كبير على الأداء المصرفي (Chi-Chuan Lee, 2018; Chidozie, & Ayadi, 2017). وبالتالي، فإننا نتوقع علاقة متعاقبة بين أسعار النفط والأداء المالي للمصارف.

- **نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP):** تزداد ربحية المصارف التجارية مع زيادة النمو الاقتصادي، خاصة عندما يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي السليم الذي ستؤثر فيه الظروف الاقتصادية إيجاباً على العرض والطلب على القروض والودائع، وبهذا المعنى، تميل الربحية إلى الارتفاع مع زيادة الطلب على الإقراض. وبالتالي، فإننا نتوقع علاقة متعاقبة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والأداء المالي للمصارف (Athanasoglou et al., 2008; Alper and Anbar 2011).

8-تقدير النماذج وعرض النتائج التطبيقية أو التجريبية:

قبل ما نقوم بتقدير نموذج البانل مع عرض وتفسير النتائج، سنقوم بتقديم اختبارات تعتبر مهمة ولها أولوية لإثبات صحة نماذج الدراسة والمتمثلة في اختبارات الإحصاء الوصفي والارتباط بين المتغيرات التفسيرية.

8-11 الإحصاء الوصفي:

في البداية يجب القيام بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على متغيرات الدراسة الممثلة في نماذج الدراسة ولعينة مكونة من 11 مصرف تجاري سعودي، وهذا ما يوضح في الجدول 2.

جدول 2: الإحصاء الوصفي للمتغيرات التفسيرية

Variable	Mean	Minimum	Maximum	Std.Dev
ROAA	1.845	-1.485	4.500	0.798
ROAE	12.667	-7.993	26.475	5.759
NIM	2.834	1.891	5.712	0.692
TQ	1.589	0.720	4.290	0.641
OER	40.836	25.568	97.252	13.252
LR	15.502	3.450	34.942	6.815
CAR	18.850	11.240	75.000	6.484
CR	2.467	0.019	7.972	1.352
CR3	46.046	41.057	50.403	3.127
AIR	3.915	-0.237	9.870	2.493
OP	80.922	43.640	111.630	24.591
GDP	3.476	-2.059	9.997	3.186

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج Stata

ومن خلال جدول الإحصاء الوصفي يمكن ملاحظة أنه من حيث متوسط الأداء والانحراف المعياري، فإن التقلب هو نفسه تقريباً لجميع مقاييس الأداء المالي (ومن حيث القيم الدنيا والقصى). وهذا ما يشير إلى حقيقة أنه يمكنهم

استخدام بعضهم البعض في التحليل.

كما يلاحظ أيضاً، تتمتع المصارف التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية برأس مال جيد مع نسب كفاية رأس المال (CAR) أعلى بكثير من الحد الأدنى لمتطلبات بازل 3 (10.50٪)، وكانت متوسط رسملة المصارف هو: 18.850 ٪، ومن خلال جدول الإحصاء الوصفي كذلك نضمن عدم وجود القيم المتطرفة في متغيرات الدراسة.

8-2 مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية:

نقوم بفحص مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة لتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين هذه المتغيرات، وبالتالي التأكد من خلو نماذجنا من أهم المشاكل التي يمكن أن تحدث عند تقدير نماذج بيانات البائل، بحيث أن معاملات الارتباط المتعدد (Multicollinearity) تكون ذات صلة بالانحدار الخاص بكل متغير مفسر بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية والتي يتم حسابها عن طريق استخدام البرامج المختلفة للاقتصاد القياسي :

	OER	LR	CAR	CR	CR3	AIR	OP	GDP
OER	1.0000							
LR	0.5701	1.0000						
CAR	0.4036	0.1732	1.0000					
CR	-0.009	0.2890	-0.206	1.0000				
CR3	0.1058	0.2842	-0.005	0.2675	1.0000			
AIR	0.1422	0.1447	-0.090	-0.041	0.6836	1.0000		
OP	-0.016	0.1064	-0.033	0.0666	0.4889	0.3818	1.0000	
GDP	0.0237	0.0689	0.0383	0.0890	0.4125	0.4854	0.6575	1.0000

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج Stata

تظهر مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التوضيحية بشكل عام أن المتغيرات لها معاملات صغيرة، وهذا ما يفسر بعدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد (Multicollinearity) في نماذج الدراسة.

9- تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الاقتصاد القياسي:

استخدمنا في هذه الدراسة أربعة نماذج منفصلة للتحقق من الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة بالمملكة العربية السعودية : يُبلغ العمود الأول عن النتيجة عند تضمين ROAA كمتغير تابع، و يعرض العمود الثاني النتائج عند تضمين ROAE كمتغير تابع، و يشير العمود الثالث إلى النتائج عند تضمين NIM كمتغير تابع. كما يمثل العمود الرابع نسبة Tobin's Q كمتغير تابع.

يلخص الجدول 4 النتائج التجريبية لنماذج التقييم التي تستخدم (ROAA ، ROAE ، NIM) كمقاييس للأداء المالي الداخلي، و Tobin's Q كمقياس أداء مالي خارجي. وفيما يتعلق بأهمية المتغيرات ، فإن نسبة الكفاءة التشغيلية OER لها تأثير سلبي وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1٪ لجميع مقاييس الأداء المالي للمصارف قيد الدراسة ، تتوافق هذه النتيجة السلبية مع توقعاتنا البحثية. كما تشير النتائج أن الدرجة التي يخفض بها المصرف التجاري نفقاته تزيد من أدائه المالي ، وهي حقيقة أساسية في تقييم المصارف التجارية. لذلك ، نستنتج أن المصارف الأكثر كفاءة في المملكة العربية السعودية لديها أداء مالي أفضل. تتوافق هذه النتيجة مع الدراسات التجريبية السابقة (Zeitun 2012؛ Dietrich and Wanzenried 2014؛ Căpraru and Ilnatov

أفضل، كما يمكننا أن نستنتج أن الكفاءة التشغيلية مهمة للأداء المالي للمصارف التجارية. (Garcia and Guerreiro 2016؛ 2014). لذلك، نستنتج أن المصارف الأكثر كفاءة من حيث التكلفة لديها أداء

جدول 4: معلمات نماذج الدراسة المقدرّة

متغيرات الدراسة	الإداء المالي الداخلي						الإداء المالي الخارجي	
	ROAA		ROAE		NIM		Tobin's Q	
	Coef.	t-stat	Coef.	t-stat	Coef.	t-stat	Coef.	t-stat
OER	-.0521***	(-6.7)	-.3132***	(-3.9)	-.01979***	(-4.9)	-.023***	(-4.5)
LR	.0460***	(4.39)	.139070*	(1.98)	.035785***	(5.05)	.03628**	(3.4)
CAR	.0128047	(1.56)	-.0625946	(-0.5)	.0281924	(1.78)	.00376	(0.41)
CR	-.15169**	(-2.55)	-.376942	(-1.2)	.024853	(0.36)	.00809	(0.19)
CR3	-.04309**	(-2.51)	-.42662**	(-3.4)	.0010914	(0.06)	-.010169	(-0.4)
AIR	.0524054	(1.81)	.530157**	(2.14)	.0373321	(1.02)	.09659***	(4.6)
OP	.0028328	(1.73)	.0268325*	(1.95)	-.0007109	(-0.3)	.00604**	(2.5)
GDP	.0054371	(0.55)	.1034369	(0.84)	-.044772**	(-2.5)	-.0547***	(-6.9)
cons	4.9223***	(7.11)	40.448***	(7.07)	2.51169***	(3.7)	1.657479	(1.7)
F Prob > F	(8, 10) = 224.88 0.0000		(8, 10) = 79.19 0.0000		(8, 10) = 651.91 0.0000		(8, 10) = 293.57 0.0000	
R2	0.5078		0.5004		0.1613		0.2840	
Number of observation							121	
Number of groups							11	
Time periods							11	

ملاحظة / *** و ** و * تعني المعلمة ذات دلالة إحصائية عند مستويات 1% و 5% و 10% على التوالي.

يعتبر معامل المتغير الذي يمثل نسبة السيولة موجباً وهاماً عند مستوى 1% تقريباً لجميع مقاييس LR الأداء المالي للمصارف. النتيجة الإيجابية في هذه النماذج لا تتوافق مع توقعاتنا البحثية. وهذا يعكس أنه كلما ارتفعت نسبة السيولة، ارتفع الأداء المالي للمصارف التجارية. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى نتيجة تلبية الطلبات اليومية والمالية للعملاء من خلال الإقراض. قد تكون معدلات السيولة المرتفعة مؤشراً على تحسن عائدات المصارف بسبب زيادة دخل الفوائد من الأموال المقترضة. ومن ثم فإن الاستثمارات ذات الأصول السائلة القابلة للاستخدام تميل إلى تحقيق مكاسب رأسمالية أعلى.

معامل كفاية رأس المال CAR له تأثير إيجابي وغير ذات أهمية إحصائية لجميع مقاييس الأداء المالي للمصارف. تشير العلامة الإيجابية بين رأس المال والربحية إلى أن المصارف التجارية تتمتع بوضع مالي سليم. لذلك يمكننا أن نستنتج أن المصارف ذات رأس المال الأفضل هي المصارف الأكثر أماناً والأكثر ربحية.

تحمل مخاطر الائتمان CR أيضاً الإشارة السلبية المتوقعة، وكما هو متوقع تظهر النتائج أن الدرجة التي تقلل بها المصارف التجارية من مخاطر الائتمان تزيد من أداؤها وربحياتها، وهي حقيقة أساسية في تقييم المصارف، ولقد وجدنا أن أثر معامل مخاطر الائتمان المصرفي سلبي ومهم إحصائياً عند مستوى معنوية 5% على نموذج (ROAA)، في حين أنها ذات تأثير سلبي وغير مهم إحصائياً على نموذج (ROAE). كما أنها تأثير إيجابي

وغير مهم إحصائياً على نماذج (NIM و Tobin's Q). تشير العلامة السلبية بين مخاطر الائتمان والربحية إلى أنه كلما زادت مخاطر الائتمان تقل ربحية المصارف ، وهذا يعني أن المستويات الأعلى من مخصصات خسائر القروض تقلل من ربحية المصارف بسبب تأثيرها بالتخلف عن السداد الفعلي. تتماشى هذه النتيجة مع الدراسات التجريبية السابقة (Athanasoglou et al.2008 ؛ Căpraru and Ihnatov 2015)، مما يعني أن مديري المصارف التجارية في النظام المصرفي السعودي قد تبنوا سياسات تحمي من المخاطر، مثل الاختيار السليم في منح القروض ومراقبة مخاطر الائتمان.

فيما يتعلق بالمؤشر الخاص بالصناعة، تظهر النتائج التجريبية أن نسبة التركيز CR3 سلبية لجميع مقاييس الأداء المالي تقريباً. لهذه تظهر النتائج أن المنافسة الشديدة أدت إلى زيادة التركيز وانخفاض الأداء المالي. لقد وجد أن تركيز المصارف سلبى ومهم إحصائياً عند مستوى معنوية 5% على نموذج (ROAE و ROAA). تتوافق هذه النتيجة مع الدراسات التجريبية السابقة (Athanasoglou et al., 2008 ؛ Căpraru & Ihnatov 2015؛ Dietrich & Wanzenried 2014) والتي تؤكد أن نسبة التركيز مرتبطة سلباً بالأداء المالي. وهذا يعني أن النظام المالي يميل نحو هيكل أكثر تنافسية، مما يعني زيادة المنافسة، وهذا يشير إلى أن النظام المالي في المملكة العربية السعودية لديه القدرة على أن يصبح سوقاً منظماً بشكل تنافسي.

وفيما يتعلق بمؤشرات الاقتصاد الكلي، تظهر النتائج التطبيقية أن معدل التضخم AIR له تأثير إيجابي وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% على نموذج (Tobin's Q)، و تأثير إيجابي وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% على نموذج (ROAE)، كما أنه له تأثير إيجابي وغير مهم إحصائياً على نماذج (NIM و ROAA)، وهذه النتيجة الإيجابية لا تتماشى مع توقعاتنا البحثية، من هذه الدراسة كان تأثير معدل التضخم على الأداء المالي الخارجي للمصارف التجارية إيجابياً ومعنوياً، بينما أثر معدل التضخم على الأداء المالي الداخلي للمصارف التجارية إيجابي وغير معنوي على نماذج (NIM و ROAA). تعزى الإشارة الإيجابية لمعدل التضخم بشكل أساسي إلى قدرة إدارة المصارف التجارية بالمملكة العربية على التنبؤ بالتضخم المستقبلي، وهذا يعني أن مديري المصارف في النظام المصرفي السعودي يعملون على تعديل أسعار الفائدة لتحقيق الأرباح وفقاً للتضخم المتوقع. حيث أن النتيجة السلبية تتفق مع من دعا إلى: في حالة التضخم الغير المتوقع قد تكون المصارف بطيئة في تعديل أسعار الفائدة، وبالتالي، فإن هذا يؤدي بشكل أساسي إلى زيادة التكاليف بشكل أسرع من الإيرادات، بسبب عدم اليقين بشأن التضخم الغير متوقع، لذلك تؤثر سلباً على ربحية المصرف. بشكل عام، تدعم النتائج وتتفق مع النظرية الاقتصادية بأن تأثير معامل التضخم على الربحية يعتمد على قدرة التنبؤ بالتضخم من قبل إدارة المصرف. هذا يعني أن مديري المصارف في النظام المصرفي يمكنهم تعديل أسعار الفائدة بشكل مناسب لتحقيق ربح أعلى، والتأثير الإيجابي على الأداء المالي.

فيما يتعلق بمؤشر أسعار النفط OP، تظهر النتائج التجريبية أن مؤشر أسعار النفط له تأثير إيجابي وذات دلالة إحصائية لجميع مقاييس الأداء المالي الداخلية والخارجية تقريباً ما عدى نموذج (NIM) كانت العلاقة سلبية وغير مهمة إحصائياً، حيث أن العلاقة الإيجابية تكشف أن سعر النفط مرتبط بشكل إيجابي بالأداء المالي للمصارف التجارية في المملكة العربية السعودية. كما يعتمد اقتصاد المملكة العربية السعودية بشكل كبير على إنتاج النفط، حيث إنها تعتبر من موردي النفط للاقتصاد العالمي أي من "الدول المصدرة للنفط" في أسواق الطاقة العالمية. كما نستنتج أن ارتفاع أسعار النفط عزز الإنفاق الحكومي في الدول المنتجة للنفط، وهي حقيقة أساسية في اقتصاد

المملكة العربية السعودية، نتيجة لذلك حفزت أنشطة القطاع الخاص، حيث قام القطاع الخاص بتوسيع أنشطته الاقتصادية واستثماراته، مما أدى بدوره إلى تعزيز قدرة المصارف على الإقراض مما يؤدي هذا إلى زيادة الأداء المالي للمصارف.

وأخيراً، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP له تأثير إيجابي ودلالة إحصائية على الأداء المالي الداخلي للمصارف التجارية، في حين له تأثير إيجابي وغير ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي الخارجي (نموذج Tobin's Q). هذه النتيجة الإيجابية تتماشى مع توقعاتنا البحثية. وهذا يبين أهمية نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP في الرفع من مستوى أداء المؤسسات المالية والنظام المالي للدول وبالتالي جودة الحياة والرفاهية الاقتصادية والتنمية الشاملة داخل الدولة.

10-الخلاصة:

حاولت الدراسة التحقق من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمصارف التجارية في المملكة العربية السعودية لبيانات تمتد من سنة 2008 إلى سنة 2018. يعد فهم ديناميكيات هذه المتغيرات أمراً مهماً لمديري المصارف وكذلك لصانعي السياسات من أجل دعم القطاعات المصرفية الثابتة والمستقرة في جميع أنحاء المنطقة، كما يعتبر إدراج أسعار النفط مفيداً للمنطقة، نظراً لاعتماد بعض الدول العربية على إنتاج النفط وتصديره. وعلى ضوء نتائجنا التجريبية نجد مايلي:

أولاً، لدراسة أهمية كل متغير توضيحي على العائد على متوسط الأصول (ROAA) كمتغير تابع ومقياس مالي للأداء الداخلي، نجد أن هناك تأثير سلبي كبير وذات دلالة إحصائية لمتغيرات الكفاءة التشغيلية، ومخاطر الائتمان، ومعدل التركيز، على العائد على متوسط الأصول (ROAA)، في حين أن هناك تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية لنسبة السيولة الإجمالي على العائد على متوسط الأصول.

ثانياً، لدراسة أهمية كل متغير توضيحي على العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE) كمتغير تابع ومقياس مالي للأداء الداخلي، نجد أن هناك تأثيراً إيجابياً كبيراً لنسبة السيولة، ومعدل التضخم، وسعر النفط على العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE)، في حين أن هناك تأثيراً سلبياً ذا دلالة إحصائية للكفاءة التشغيلية ومعدل التركيز على العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE).

ثالثاً، لدراسة أهمية كل متغير توضيحي على هامش صافي الفائدة (NIM) كمتغير تابع ومقياس مالي للأداء الداخلي، نجد أن هناك تأثيراً إيجابياً مهماً لنسبة السيولة على هامش صافي الفائدة (NIM)، بينما هناك تأثير سلبي مهم إحصائياً لكفاءة التشغيلية، ونمو الناتج المحلي الإجمالي على هامش صافي الفائدة (NIM).

رابعاً وأخيراً، لدراسة أهمية كل متغير توضيحي في Tobin's Q كمتغير تابع ومقياس مالي للأداء الخارجي، نجد أن هناك تأثيراً إيجابياً مهماً لنسبة السيولة، ومعدل التضخم وسعر النفط على Tobin's Q ، في حين أن هناك تأثيراً سلبياً ذي دلالة إحصائية للكفاءة التشغيلية، ونمو الناتج المحلي الإجمالي على Tobin's Q.

المراجع:

المراجع العربية:

خالد إبراهيم، عبدالفتاح حسين. (2020). أثر المتغيرات الداخلية في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية " دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية "مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد الخامس عشر، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية.

محمد القذافي. (2012). محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية "دراسة مقارنة بين المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من" رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي، ربيع 2012م.

مفروم برودي. (2021). محددات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر باستخدام تحليل حزم البيانات المقطعية الزمنية. التكامل الاقتصادي، 9(1)، 304-323.

المراجع الانجليزية:

Alexiou, C., & Sofoklis, V. (2009). Determinants of bank profitability: Evidence from the greek banking sector. *Economic Annals*, 54(182), 93-118.

Alhassan, A. L., Tetteh, M. L., & Brobbey, F. O. (2016). Market power, efficiency and bank profitability: evidence from Ghana. *Economic Change and Restructuring*, 49(1), 71-93.

Alkhatib, A., & Harshah, M. (2014). Financial Performance of Palestinian Commercial Banks. *International Journal of Business and Social Science*, 3 No. 3(February 2012), 175-184.

Almazari, A. A. (2014). Impact of internal factors on bank profitability: Comparative study between Saudi Arabia and Jordan. *Journal of Applied finance and banking*, 4(1), 125.

Alper, D., & Anbar, A. (2011). Bank Specific and Macroeconomic Determinants of Commercial Bank Profitability : Empirical Evidence from Turkey. *Business and Economics Research Journal*, 2(2), 139-152.

Alper, D., & Anbar, A. (2011). Bank Specific and Macroeconomic Determinants of Commercial Bank Profitability : Empirical Evidence from Turkey. *Business and Economics Research Journal*, 2(2), 139-152.

Athanasoglou, P. P., Brissimis, S. N., & Delis, M. D. (2008). Bank-Specific, Industry-Specific and Macroeconomic Determinants of Bank Profitability. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 8(18(2)), 121-136.

Athanasoglou, P. P., Brissimis, S. N., & Delis, M. D. (2008). Bank-Specific, Industry-Specific and Macroeconomic Determinants of Bank Profitability. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 8(18(2)), 121-136.

Banna, H., Ahmad, R., & Koh, E. H. Y. (2017). Determinants of Commercial Banks' Efficiency in Bangladesh: Does Crisis Matter? *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 4(3), 19-26.

Berger, A. N. (1995). The profit-structure relationship in banking--tests of market-power and efficient-structure hypotheses. *Journal of Money, Credit and Banking*, 27(2), 404-431.

- Căpraru, B., & Ihnatov, I. (2014). Banks' Profitability in Selected Central and Eastern European Countries. *Procedia Economics and Finance*, 16(May), 587–591.
- Căpraru, B., & Ihnatov, I. (2015). Determinants of bank's profitability in EU15. *Analele Stiintifice Ale Universitatii Al I Cuza Din Iasi - Sectiunea Stiinte Economice*, 62(1), 93–101.
- Chi-Chuan Lee, C.-C. L. P. (2018). Oil price shocks and Chinese banking performance: Do country risks matter? *Energy Economics*, 1–35.
- Chidozie, U. E., & Ayadi, F. S. (2017). Macroeconomy and Banks' Profitability in Nigeria. *African Research Review*, 11(2), 121–137.
- Dietrich, A., & Wanzenried, G. (2011). Determinants of bank profitability before and during the crisis: Evidence from Switzerland. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 21(3), 307–327.
- Dietrich, A., & Wanzenried, G. (2014). The determinants of commercial banking profitability in low-, middle-, and high-income countries. *Quarterly Review of Economics and Finance*, 54(3), 337–354.
- Driscoll, John, and Aart Kraay. 1998. "Consistent Covariance Matrix Estimation with Spatially Dependent Panel Data." *Review of Economics and Statistics* 80 (4): 549–60.
- Garcia, M. T. M., & Guerreiro, J. P. S. M. (2016). Internal and external determinants of banks' profitability: The Portuguese case. *Journal of Economic Studies*, 43(1), 90–107.
- Garcia, M. T. M., & Guerreiro, J. P. S. M. (2016). Internal and external determinants of banks' profitability: The Portuguese case. *Journal of Economic Studies*, 43(1), 90–107.
- García-Herrero, A., Gavilá, S., & Santabárbara, D. (2009). What Explains the Low Profitability of Chinese Banks? *Journal of Banking & Finance*, 33(11), 2080–2092.
- Goddard, J., Molyneux, P., & Wilson, J. O. S. (2004). The Profitability of European Banks: a Cross-sectional and Dynamic Panel Analysis. *The Manchester School*, 72(3), 363–381.
- Javaid, S., & Alalawi, S. (2018). Performance and Profitability of Islamic Banks in Saudi Arabia: An Empirical Analysis. *Asian Economic and Financial Review*, 8(1), 38–51.
- Kapaya, S. M., & Raphael, G. (2016). Bank-specific, Industry-specific and Macroeconomic Determinants of Banks Profitability: Empirical Evidence from Tanzania. *International Finance and Banking*, 3(2), 100.
- Karim, R. Al, & Alam, T. (2013). An Evaluation of Financial Performance of Private Commercial Banks in Bangladesh: Ratio Analysis. *Journal of Business Studies Quarterly*, 5(2), 65–77.
- Kosmidou, K. (2008). The determinants of banks' profits in Greece during the period of EU financial integration. *Managerial Finance*, 34(3), 146–159.
- Levine, R., Loayza, N., & Beck, T. (2000). Financial intermediation and growth: Causality and causes. *Journal of Monetary Economics*, 46(1), 31–77.

- Li, Y., Nie, D., Zhao, X., & Li, Y. (2017). Market structure and performance: An empirical study of the Chinese solar cell industry. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, 70, 78-82.
- Olalere, O. E., Bin Omar, W. A., & Kamil, S. (2017). Bank Specific and Macroeconomic Determinants of Commercial Bank Profitability: Empirical Evidence from Nigeria. *International Journal of Finance & Banking Studies* (2147-4486), 6(1), 25–38.
- Olweny, T., & Shipho, T. M. (2011). Effects of banking sectoral factors on the profitability of commercial banks in Kenya. *Economics and Finance Review*, 1(5), 1-30.
- Ommeren, S. V. (2011). An Examination of the Determinants of Banks' Profitability in the European Banking Sector, An Unpublished M. Sc. Thesis, Department of Accounting and Finance, Erasmus School of Economics Erasmus University, Rotterdam.
- Ongore, V. O., & Kusa, G. B. (2013). Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 3(1), 237–252.
- Petria, N., Capraru, B., & Ilnatov, I. (2015). Determinants of Banks' Profitability: Evidence from EU 27 Banking Systems. *Procedia Economics and Finance*, 20(15), 518–524.
- Poonam Rai, Prakash Ojha, Prerana Singh, R. G. and R. G. (2008). Determinants of financial performance in Nepalese financial institutions, (SSRN 3101740), 1–11.
- Raghavendra, C. K. (2011). Solution Framework for Basel III, Global Liquidity Standard, SSRN 18814(June), 6–36.
- Saif-Alyousfi, A. Y. H., Saha, A., & Md-Rus, R. (2017). Profitability of Saudi commercial banks : A comparative evaluation between domestic and foreign banks using capital adequacy , asset quality , management quality , earning ability and liquidity parameters. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 7(2), 477–484.
- Sufian, F., & Chong, R. R. (2008). Determinants of bank profitability in a developing economy: empirical evidence from the Philippines. *Asian Academy of Management Journal of Accounting & Finance*, 4(2), 91–109.
- Were, M., & Wambua, J. (2014). What factors drive interest rate spread of commercial banks? Empirical evidence from Kenya. *Review of Development Finance*, 4(2), 73–82.
- Zeitun, R. (2012). Determinants of Islamic and conventional banks performance in GCC countries using panel data analysis. *Global Economy and Finance Journal*, 5(1), 53-72.